

استراتيجية المملكة المتحدة لمكافحة الإرهاب (CONTEST)

يوليو 2011

موجز تنفيذي

- 1.01 هذا هو الإصدار المنشور الثالث من استراتيجية المملكة المتحدة لمكافحة الإرهاب، (CONTEST). هذه الاستراتيجية الاستراتيجية الجديدة الجديدة تعكس التهديد الإرهابي المتغير دوماً وتتضمن السياسات الجديدة التي تتبعها الحكومة في مجال مكافحة الإرهاب.
- 1.02 الهدف من (CONTEST) هو الحد من مخاطر الإرهاب على المملكة المتحدة ومصالحها في الخارج ، وذلك حتى يتمكن الناس من عيش حياتهم بحرية وثقة.

السياق الاستراتيجي

- 1.03 في العام الماضي ، قُتل أكثر من 10,000 شخص على يد الإرهابيين في جميع أنحاء العالم. ولكن طرق تنفيذ القانون الدولي والتعاون العسكري تغير التهديدات التي نواجهها.
- 1.04 قيادة مجموعة القاعدة الآن أضعف من أي وقت مضى منذ 9 / 11. وهي لم تلعب أي دور في التغييرات السياسية الأخيرة في شمال أفريقيا والشرق الأوسط. وقد فقدت أيديولوجيتها مصداقيتها على نطاق واسع وقد فشلت في جميع أهدافها. بل أن استمرار الضغوط الدولية ستمكن من خفض قدراتها بشكل أكبر. لكن القاعدة لا تزال تشكل تهديداً لأمننا ، والمجموعات التابعة للقاعدة - لا سيما في اليمن والصومال - التي ظهرت خلال العامين الماضيين تعتبر تهديداً كبيراً في حد ذاتها.
- 1.05 القاعدة مسؤولة عن جزء صغير فقط من الهجمات الإرهابية. هناك مجموعات أخرى مستقلة عن القاعدة ولكنها متعاطفة مع أهدافها على نطاق واسع تستمر في الظهور وتشن هجمات إرهابية في جميع أنحاء العالم.
- 1.06 في إعتقادنا أن هناك أربعة عوامل ستستمر في تمكين الجماعات الإرهابية على النمو والاستمرار في نشاطاتها : الصراع وعدم الاستقرار ؛ والجوانب التقنية الحديثة ؛ وإنتشار المذهبية ؛ والتطرف.
- 1.07 التهديدات التي نواجهها هنا تعكس الاتجاهات العالمية. القاعدة والجماعات المنتسبة إلى القاعدة والمجموعات الإرهابية الأخرى والإرهابيين المنفردين جميعهم قد حاولوا العمل في هذا البلد. وقد قام بعضها بالتخطيط لبعض الهجمات التي قمنا بإفشالها. كما أن بعض منها قام بتجنيد أشخاص لتنفيذ هجمات في الخارج ، وقاموا بنشر الدعاية وجمع الأموال.
- 1.08 كان مستوى التهديد على المملكة المتحدة من الإرهاب الدولي وخيم جداً خلال معظم هذه الفترة ، مما يعني أننا نرى أن حدوث هجوم إرهابي "من المرجح جداً". لا يزال يتم تحديد مستوى التهديد بشكل مستقل من جانب JTAC.
- 1.09 خلال جزء كبير من هذه الفترة قد كان أكبر تهديد على المملكة المتحدة يأتي من الجماعات الإرهابية المتمركزة في باكستان. الرعايا البريطانيين (من بين المئات من الأوروبيين الآخرين) يتدربون أو يعملون في باكستان وبعضهم يعتزم السفر إلى أفغانستان. ولكن على مدى الاثني عشر شهراً الماضية ، ازداد التهديد على المصالح البريطانية من الإرهابيين في اليمن والصومال بشكل ملحوظ. كما أن هناك أشخاص يسافرون من المملكة المتحدة إلى هذه البلدان للانخراط في نشاطات متعلقة بالإرهاب، وبعضها يعود إلى المملكة المتحدة لتخطيط وتنفيذ عمليات إرهابية.
- 1.10 على مدى العامين الماضيين ازداد التهديد من الإرهاب ذو الصلة بإيرلندا الشمالية (NIRT) أيضاً : كانت هناك 40 هجمة إرهابية في إيرلندا الشمالية في عام 2010 وكانت هناك 16 هجمة إرهابية في إيرلندا الشمالية حتى 30 يونيو 2011.¹ كما زاد التهديد من NIRT على بريطانيا العظمى.

¹ البيانات مقدمة من مكتب إيرلندا الشمالية وهي تغطي الفترة حتى 30 يونيو 2011

1.11 ما بين يناير 2009 وديسمبر 2010 تم اعتقال أكثر من 600 شخص بسبب المشاركة في أنشطة إرهابية في المملكة المتحدة.² هذا أكثر من الأرقام الموجودة في أي دولة أوروبية أخرى. وجررت محاكمة 67 شخصا وأدين 58 شخصا لارتكابهم جرائم تتعلق بالإرهاب.

² هذا الرقم يشمل الإرهاب ذو الصلة بايرلندا الشمالية والاعتقالات في جمهورية أيرلندا.

استجابتنا

1.12 سواصل في عملنا على تنظيم استراتيجيتنا لمكافحة الإرهاب حول أربعة مسارات عمل ، يضم كل منها عددا من الأهداف الرئيسية

- مسار عمل المتابعة : لوقف الهجمات الإرهابية ؛
- مسار عمل المنع : لمنع الناس من أن يصبحوا إرهابيين أو أن يدعموا الإرهاب ؛
- مسار عمل الحماية : لتعزيز سبل حمايتنا ضد الهجمات الإرهابية ، و
- مسار عمل الإعداد : للتخفيف من أثر وقوع هجوم إرهابي.

1.13 المراجعة الاستراتيجية للدفاع والأمن (SDSR) تشدد على ضرورة معالجة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار. ينعكس هذا النهج في (CONTEST). بالنسبة للإرهاب نحن ليس فقط بحاجة إلى معالجة التهديد المباشر للهجمات ولكن العوامل التي تمكن الجماعات الإرهابية من النمو والإزدهار على المدى الطويل. لا يمكن أن يتم التعامل مع بعض هذه العوامل في إطار استراتيجية مكافحة الإرهاب ولكنها تعتبر أولويات حكومية على نطاق أوسع من ذلك بكثير. التنسيق ما بين (CONTEST) والبرامج الحكومية الأخرى أمر ضروري للغاية. كما أن العمل بشكل وثيق مع الدول الأخرى سوف يبقى أولوية مهمة.

1.14 سوف تعكس (CONTEST) قيمنا الأساسية ، وبوجه خاص التزامنا ليس فقط لحماية شعب هذا البلد ومصالحنا في الخارج ولكن للقيام بذلك بطريقة تنسجم مع بل وفي الواقع تطور التزامنا بحقوق الإنسان وسيادة القانون. سوف تكون استراتيجيتنا متناسبة مع المخاطر التي نواجهها وسوف نقوم فقط بالانخراط في النشاطات التي تعتبر ضرورية للتصدي لهذه المخاطر. وسوف يكون ذلك بطريقة شفافة كلما كان ذلك ممكنا وبما يتفق مع الأمن القومي. سنسعى دائما لتقديم المزيد من المعلومات المتوفرة من أجل مساعدة الجمهور على مسائلة الحكومة على سياستها وقرارات الانفاق التي تتخذها.

1.15 نحن ندرك أنه قد تم تحقيق النجاح من خلال التعاون الدولي. وسيكون هذا هو الحال في المستقبل.

مسار عمل المتابعة

1.16 الغرض من مسار عمل المتابعة هو وقف الهجمات الإرهابية في هذا البلد والهجمات التي تهدد مصالحنا في الخارج. وهذا يعني كشف والتحقيق في التهديدات في أكثر مرحلة مبكرة ممكنة ، وتعطيل النشاط الإرهابي قبل أن يشكل خطرا على الجمهور ، ومحاكمة المسؤولين عنه كلما كان ذلك ممكنا.

1.17 في الفترة 2011-2015 نريد أن :

- الاستمرار في تقييم قوات مكافحة الإرهاب الخاصة بنا وضمان أنها فعالة ومتناسبة على حد السواء ؛
- تحسين قدرتنا على محاكمة الاشخاص على الجرائم المتعلقة بالإرهاب ؛
- زيادة قدرتنا على كشف والتحقيق في وتعطيل التهديدات الإرهابية ؛

- ضمان أن الإجراءات القضائية في هذه البلاد قادرة على التعامل بشكل أفضل مع المواد الحساسة والسرية لتحقيق أهداف العدالة والأمن القومي ، و
- العمل مع الدول الأخرى والمنظمات المتعددة الأطراف لتمكيننا من التصدي للتهديدات التي نواجهها بشكل أفضل في مصادرها.

1.18 لقد قمنا ببدء هذا العمل من خلال مراجعة بعض الصلاحيات الخاصة بمكافحة الإرهاب والأمن الأكثر إثارة للجدل التي تم استخدامها في السنوات الأخيرة. لقد قمنا بإجراء تغييرات هامة - وقمنا بتعديل صلاحيات التوقيف والتفتيش وتخفيض الفترة الزمنية التي يمكن فيها احتجاز الأشخاص قبل أن يتم إتهامهم بجرائم إرهابية إلى مدة 14 يوما ، كما قمنا بإستبدال أوامر المراقبة بمجموعة تشتمل على التصدي للإرهاب والتدابير الخاصة بالتحقيق التي توفر الأمن ولكن أيضا تمكن من جمع الأدلة التي يمكن أن تؤدي إلى الملاحقة القضائية. وسوف يستمر العمل في هذا المجال.

1.19 ونحن نشعر بالقلق بأننا نستمر في تحديد عدد أكبر من الأشخاص الذين يعملون في أنشطة إرهابية في هذا البلد مما يمكننا محاكمتهم وإدانتهم بنجاح. ولذلك فلا يزال أمر تحسين معدلات المحاكمة بشكل أكبر ذو أولوية عالية. نواصل النظر في إمكانية استخدام الاعتراض كأدلة. ولكن علينا الآن أن ننظر في خيارات أخرى.

1.20 نحن نؤمن بأن الحوار الوثيق بين أجهزة الشرطة والأمن والاستخبارات هو أساس عمل مكافحة الإرهاب ناجح. نحن عازمون على الحفاظ على الترتيبات كما هي إلى أكبر حد ممكن. لكننا نحتاج إلى إجراء بعض التغييرات على شبكة شرطة مكافحة الإرهاب وذلك لتحسين قدراتها. ونحن نتابع الترتيبات الجديدة التي تم وضعها من جانب وكالات الأمن والاستخبارات في العام الماضي لتحسين تنسيق التحقيقات التي تهدد هذا البلد من الخارج. نحن نشعر بالقلق من أن التكنولوجيا تثبط قدرتنا على الحصول على معلومات استخباراتية حول النشاطات الإرهابية في بعض المجالات ، ونحن ملتزمون بالتصدي لهذه الأثر في التشريعات المقبلة.

1.21 نحن نعتقد أن مسألة المبدأ هي أن الرعايا الأجانب الذين يشاركون في أي نشاط إرهابي هنا ينبغي أن يتم ترحيلهم ، حيث لا يمكن إدانتهم أو بعد أن يكونوا قد أفضوا العقوبة. ولكن نظرا لمبادئ حقوق الإنسان التي نلتزم بها ، فإننا سوف نرحل هؤلاء الأشخاص فقط إلى البلاد التي نشعر بالارتياح بأنهم لن يتعرضوا فيها لسوء المعاملة عند عودتهم. سوف نستمر في الحصول على تأكيدات في هذا الصدد من الحكومات الأخرى لتسهيل عمليات ترحيل عدد أكبر من الإرهابيين المشتبه بهم في المستقبل.

1.22 يجب أن يكون الهدف من الكثير من عمل مكافحة الإرهاب في الخارج ، كما هو الحال في هذا البلد ، هو اعتقال ومحاكمة الأشخاص الذين يقومون بالتخطيط لعمليات إرهابية. ولكن العمليات في الخارج معقدة بشكل ملحوظ بسبب القضايا القانونية المتعلقة بهذا الأمر. بعض البلدان لا تقوم بمقاضاة أو إدانة الإرهابيين إلا نادرا. معاملة المعتقلين في الخارج بعد عمليات مكافحة الإرهاب قد سببت قلقا كبيرا لسنوات عديدة في الماضي. كما تم تركيز الاهتمام على مشاركة المملكة المتحدة في احتجازهم وسوء المعاملة المزعومة. لقد التزمنا بالفعل بإجراء تحقيق في مزاعم تورط المملكة المتحدة في سوء معاملة هؤلاء السجناء. وقد نشرنا أيضا التوجيهات التي توجد الآن في هذه القضايا لضباط الاستخبارات وموظفي الخدمة.

1.23 النجاح في مكافحة الإرهاب يعتمد على التعاون الدولي. سندعم الحلفاء الرئيسيين لبناء قدراتهم للتحقيق مع وملاحقة الإرهابيين في الخارج.

1.24 النجاح في مسار عمل المتابعة سوف يعني ما يلي :

- في الداخل ، نحن قادرون على تعطيل النشاطات الإرهابية في المملكة المتحدة وملاحقة أو ترحيل الأشخاص المسؤولين عن ذلك ؛
- في الخارج ، لقد اغتنمنا الفرصة التي سنحت لنا الآن للحد من تهديد القاعدة والمجموعات التابعة لها والمنظمات الإرهابية الأخرى بصورة أكبر ولقد عطلنا هجمات مزعة ضد هذا البلد ، و
- عمل مكافحة الإرهاب الذي نقوم به يعتبر فعال ومتناسب ومتسق مع التزامنا بحماية حقوق الإنسان.

مسار عمل المنع

1.25 في يونيو 2011 نشرت الحكومة مراجعة لطرق مسار عمل المنع الحديثة ، ووضعت استراتيجية جديدة للسنوات الأربع القادمة. هذا الجزء من (CONTEST) يعكس النتائج التي توصلنا إليها.

1.26 نحن نعتبر أن مسار عمل المنع جزءاً رئيسياً من (CONTEST). نحن لا نعتقد أنه من الممكن حل التهديدات التي نواجهها ببساطة من خلال اعتقال ومحاكمة عدد أكبر من الناس. نعتقد أن هذا هو رأي حلفائنا الرئيسيين حول العالم وأن مسار عمل المنع بحاجة إلى أن يصبح جهد دولي مثله مثل بقية الأجزاء الأخرى من استراتيجيتنا لمكافحة الإرهاب. لكننا نريد أيضاً أن نجعل مسار عمل المنع أكثر فعالية. ونحن الآن نعتزم على وجه الخصوص تغيير كل من نطاقه وتركيزه.

1.27 مثل (CONTEST) ككل فمن الآن سوف يتناول مسار عمل المنع التطرف لجميع أشكال الإرهاب. وسوف نعطي الأولوية وفقاً للمخاطر التي نواجهها ، وفي الوقت الحاضر أكبر خطر على أمننا يأتي من الإرهاب المرتبطة بمنظمة القاعدة والجماعات التي تشابهها في التفكير. نعتقد أن مسار عمل المنع حتى الآن لم يعترف بوضوح بالطريقة التي تعتمد عليها وتستفيد بعض الأيديولوجيات الإرهابية من الأفكار المتطرفة التي تعتنقها وتعممها بعض المنظمات الغير عنيفة ، والتي تعمل في كثير من الأحيان في إطار القانون. لن نقوم بتغيير القانون - ونحن لا نزال ملتزمين بحماية حرية التعبير التي يقوم العديد من أولئك المتطرفين أنفسهم بتقييدها. ولكن منع التطرف يعني تحدي الأفكار المتطرفة التي تفضي إلى الإرهاب ، وأيضاً جزء من السرد الإرهابي. قد يعني التحدي ببساطة أن يتم إدراج الأفكار المتطرفة للنقاش المفتوح. ولكن كلما رغب الناس في دخول هذا البلد من الخارج للانخراط في نشاطات تدعم المتطرفين وكذلك الجماعات الإرهابية فسوف نقوم باستخدام صلاحيات وزير الداخلية لاستبعادهم.

1.28 بعد أن تم توسيع نطاق مسار عمل المنع نعتزم أيضاً تضييق مجال تركيزه. مسار عمل المنع يعتمد على استراتيجية التكامل الناجح ، الذي يحدد معنى أوضح للمفاهيم والقيم المشتركة ، والتي تسهل مشاركة وتمكين جميع المجتمعات المحلية والتي تقدم أيضاً الحراك الاجتماعي. ولكن التكامل بمفرده لن يعمل على تحقيق أهداف مسار عمل المنع. كما أنه لا يجب لمسار عمل المنع - كما فعل ذلك في الماضي - تولي السيطرة على تمويل مشاريع التكامل التي يكون لها هدف وقيمة أكبر بكثير من الأمن ومكافحة الإرهاب. فإن الحكومة لن تضيي صفه العمل الآمني على عملها التكاملي : فأنا ذلك لن يكون فعالاً أو متناسباً ولا ضرورة له.

1.29 سوف تكون أهدافنا هي :

- الاستجابة للتحدي الأيديولوجي للإرهاب والتهديد الذي نواجهه من أولئك الذين يروجون له ؛
- منع الناس من الانجرار إلى الإرهاب ، وضمان أن يتم تزويدهم بالمشورة والدعم الملائمين ؛ و
- العمل مع طائفة واسعة من القطاعات (بما في ذلك التعليم ، والعدالة الجنائية ، والدين ، والجمعيات الخيرية ، والإنترنت ، والصحة) حيث توجد مخاطر التطرف التي نحن بحاجة إلى معالجتها.

1.30 سوف نزيد من مراقبة وتقييم المشاريع من خلال العمل في مسار المنع. يجب أن تعمل مكافحة الإرهاب بشكل عام على توفير قيمة جيدة للأموال المنفقة. ولا سيما مسار عمل المنع الذي يجب أن لا يعمل على إضاعة الأموال العامة في مشاريع لا علاقة لها بأهدافه. ولن نمول أو نعمل مع أي جماعات متطرفة ، وسوف نحري تقييمات دقيقة للتحقق من مصداقية الجماعات التي ندعمها.

1.31 يجب أن نكون واضحين بشأن هدفنا وطرقنا في جميع الأعمال التي نقوم بها في مجال مسار المنع. الغالبية العظمى من الناس في هذا البلد يعتبرون الإرهاب شيء بغض ، ولن يدعموه أبداً. العمل على تحدي أيديولوجية ما لا يجب أن يكون محاولة لتغيير رأي الأغلبية لأن ذلك لا يحتاج إلى التغيير. هدفنا هو الوصول إلى عدد أقل بكثير من الناس الذين هم عرضة للتطرف. يجب علينا تعبئة وتمكين المجتمعات حتى لا تعطي الانطباع بأنهم يحتاجون أن يكونوا مقتنعين أن الإرهاب شيء خاطئ.

1.32 النجاح في مسار عمل المنع يعني أن :

- هناك انخفاض في الدعم الموجه للإرهاب بجميع أنواعه في هذا البلد وفي بعض الدول الأخرى التي يؤثر أمنها على أمننا ؛
- هناك تحد أكثر فعالية لهؤلاء المتطرفين الذين لديهم وجهات نظر مشابهة لوجهات نظر المنظمات الإرهابية ، والذين يستخدمهم الإرهابيون لإضفاء الشرعية على عمليات العنف التي يقومون بها ، و
- هناك تحدي أكثر ومتطرفين وإرهابيين آخرين يعملون على شبكة الإنترنت.

مسار عمل الحماية

1.33 الغرض من مسار عمل الحماية هو تعزيز حمايتنا ضد أي هجوم إرهابي في المملكة المتحدة أو ضد مصالحنا في الخارج والحد من أي نواحي ضعف نعاني منها. يتم تحديد أولوياتنا من خلال تقييم المخاطر الوطني السنوي ، الذي نقوم بنشر نسخة منه ، والذي يقيم التهديدات التي نواجهها ونقاط الضعف التي نعاني منها.

1.34 نعتقد أنه قد تم إحراز تقدم كبير فيما يتعلق بما نقوم به ضمن مسار عمل الحماية في السنوات القليلة الماضية ، ولا سيما في تأمين البنية التحتية الوطنية الحرجة ، في تقييم وإدارة المخاطر التي تتعرض لها الأماكن المزدحمة وفي الإجراءات المتبعة للحفاظ على المواد الخطرة التي يمكن استخدامها من قبل الإرهابيين في الهجوم.

1.35 ولكن لا يزال هناك الكثير من الأعمال التي يتعين القيام بها. وسوف نكسر المزيد من الموارد لأمن الحدود ، وتحسين كلاً من التكنولوجيا لتحديد من يدخل ويغادر هذا البلد وتنسيق استجابة قوات إنفاذ القانون. وقد أعلننا عن إنشاء قيادة حرس الحدود في وكالة الجريمة الوطنية الجديدة التي تهدف لمعالجة سلسلة متعددة من الأوامر عبر المنظمات المختلفة التي تعمل على

الحدود في الوقت الحالي. لقد استجبنا بالفعل للتهديدات الأخيرة لأمن الطيران بوضع تقنية مسح جديدة ، وإجراء مراقبة القوائم مع حظر الطيران ، بقصد تمكيننا من منع الأشخاص الذين قد ينوون تنفيذ عمليات تدمير من الصعود إلى طائرة متجهة إلى المملكة المتحدة أو مغادرة منها. نحن نعمل على معالجة القضايا المتعلقة بالأمن على البضائع.

1.36 تلقينا تقريراً من الطبيب الشرعي بعد التحقيق في تفجيرات لندن في 7 يوليو عام 2005. سيتم نشر ردنا على هذا التقرير قريباً ، توصيات الطبيب الشرعي تطرقت للقضايا المتعلقة بمسارات عمل المتابعة والحماية والإستعداد.

1.37 في الفترة 2011-2015 سوف تكون أهدافنا لمسار عمل الحماية كما يلي :

- تعزيز أمن الحدود في المملكة المتحدة ؛
- الحد من ضعف شبكة النقل ؛
- زيادة قدرة البنية التحتية في المملكة المتحدة ، و
- تحسين الأمن الوقائي للأماكن المزدحمة.

1.38 نحن ندرك أن عملنا في مسار الحماية أصبح أكثر تعقيداً في جميع هذه المجالات. يعتمد الأمن الوقائي الخاص بنا في كثير من المجالات على التدابير الأمنية الفعالة التي توجد في البلدان الأخرى. يجب أن يكون أمن الطيران مسعى دولي أو أنه لن ينجح في تحقيق أهدافه ، أمن الحدود في المملكة المتحدة يتوقف على التعاون الدولي. وعلاوة على ذلك ، نحن نعتمد أيضاً على العلاقات الوثيقة مع القطاع الخاص ، الذي يمتلك الكثير من البنى التحتية والنظم التي تحتاج إلى الحماية. سوف نستمر في أن نتصف بالشفافية قدر ما نستطيع في مشاركة فهمنا للتهديدات التي نواجهها والتعاون بغرض تطوير الحلول الأمنية كلما كان ذلك ممكناً.

1.39 النجاح في مسار عمل الحماية سوف يعني ما يلي :

- نحن نعرف أماكن ضعفنا ومدى خطورة ذلك وكيف يمكن أن نتعرض لهجوم إرهابي وقد عملنا على سد هذه الثغرات إلى مستوى مقبول وملائم ؛
- نحن نشاطر أولوياتنا مع القطاع الخاص والمجتمع الدولي ، ونعمل معاً للتصدي لها كلما أمكن ذلك ، و
- إن تأثير الاضطراب وتكاليف العمل الأمني الوقائي الذي نقوم به يتناسب مع المخاطر التي نواجهها.

مسار عمل الإعداد

1.40 الهدف من عملنا في مسار الإعداد هو التخفيف من أثر الهجوم الإرهابي عندما لا يمكن أن يتم وقف ذلك الهجوم أبداً. وهذا يشمل العمل لوضع نهاية للهجوم الإرهابي وزيادة قدرتنا على الصمود حتى تتمكن من التعافي من تداعياته. الاستجابة بفعالية وكفاءة سوف تؤدي إلى إنقاذ الأرواح والحد من الضرر وتسهيل التعافي.

1.41 نحن نعتقد أنه من الصواب بناء القدرة على الصمود بطريقة منسقة لجميع أنواع التهديدات والأخطار. هذا النهج 'العام' يسهل استخدامنا لمواردنا بأفضل طريقة ممكنة والابتعاد عن أي ازدواجية لا داعي لها. تشير الدلائل إلى أن قدرات الصمود العامة على المستوى المحلي قد تحسنت في بعض المجالات في السنوات القليلة الماضية ولكن يجب علينا بذل المزيد من الجهد

لتحسين جوانب ردنا ، بما في ذلك ولا سيما الاتصالات بين خدمات الطوارئ والجمهور خلال حالات الطوارئ المدنية. لا تزال هناك قضايا أوسع نطاقاً يجب حلها بشأن ما يعرف باسم "التوافق" بين خدمات الطوارئ المختلفة. نحن نشعر بالقلق أيضاً أنه لا توجد حتى الآن اختبارات دورية شاملة وكافية لجميع خططنا لمواجهة الحالات الطارئة .

1.42 قدم تقرير الطبيب الشرعي بعد التحقيق في تفجيرات لندن في 7 يوليو 2005 سبع توصيات بشأن استجابة خدمات الطوارئ لتلك الهجمات. التوصيات تتعلق أيضاً بتبادل المعلومات بين خدمات الطوارئ والتدريب على الحوادث. سيكون ردنا معالجة هذه القضايا.

1.43 على الرغم من أن قدرات الصمود العام توفر أساساً سليماً للعمل للرد على أي حادث إرهابي ، إلا أن هناك أنواع من الهجمات الإرهابية تتطلب استجابة أكثر تخصصاً. في العامين الماضيين تم تخصيص موارد كبيرة لتطوير المزيد من التدابير الفعالة لمواجهة هجوم من هذا النوع مثل تلك الهجمات التي وقعت في مومباي بين 26-29 نوفمبر 2008. تم إجراء تغييرات كبيرة على موارد الأسلحة النارية والتكتيكات الخاصة بالشرطة ، وإلى الاستجابة متعددة الوكالات التي تتطلبها مثل هذه الحوادث. ونحن نعتزم مواصلة هذا العمل.

1.44 نعتزم أيضاً أن نقوم بالمزيد من العمل للتصدي للمخاطر الإرهابية الأعلى تأثيراً المنصوص عليها في التقييم الوطني للمخاطر. وتشمل هذه خطر وقوع هجوم إرهابي يتم فيه استخدام أسلحة غير تقليدية ، بما في ذلك الأسلحة البيولوجية والإشعاعية والكيميائية أو حتى المواد النووية. نحن نؤكد أن هناك احتمالاً ضعيفاً لحدوث مثل هذه الهجمات. لكن تأثيرها سيكون عالياً جداً لدرجة أنه يجب إجراء الاستعدادات اللازمة لها. كما هو الحال في جوانب عديدة أخرى من هذه الاستراتيجية ، فيجب أن تتم تلك الاستعدادات بالتنسيق مع حلفائنا في الدول الأخرى كلما أمكن ذلك. وقد تم بالفعل قدر كبير من العمل ، ولا سيما من جانب الشرطة ، في تطوير رد في هذه المجالات.

1.45 على مدى السنوات الأربع القادمة سوف نقوم بالتالي :

- الاستمرار في بناء قدرات عامة للرد على والتعافي من مجموعة واسعة من حالات الطوارئ الإرهابية والمدنية وغيرها ؛
- تحسين التأهب لأكبر المخاطر تأثيراً في التقييم الوطني للمخاطر ؛
- تحسين قدرة خدمات الطوارئ للعمل معاً خلال أي هجوم إرهابي ، و
- تعزيز الاتصالات وتبادل المعلومات عن الهجمات الإرهابية.

1.46 الاختبار والممارسة أمران حيويان لقدرتنا على الصمود ومدى استعدادنا. كما أن لدينا البرنامج الوطني لممارسات مكافحة الإرهاب. سوف نحافظ على هذا البرنامج وسيشارك الوزراء فيه. كما أننا سنولي اهتماماً كبيراً للتعلم واستيعاب الدروس المستفادة من هذه التمارين وسوف نتوقع من الوكالات المشاركة القيام بذلك بسرعة وبشكل شامل. وسوف نقوم بمراقبة التقدم الذي تحرزه في هذه المجالات.

1.47 النجاح في مسار عمل الإعداد يعني ما يلي :

- تخطيطنا للعواقب المترتبة على جميع حالات الطوارئ المدنية يوفر لنا قدرات للرد على والتعافي من أكثر أنواع الهجمات الإرهابية احتمالاً في هذا البلد ؛

- لدينا قدرات إضافية سارية لإدارة المحطات الإرهابية المستمرة كلما أقتضى الأمر ذلك ، و
- لدينا قدرات إضافية سارية للرد على المخاطر الأعلى تأثيراً.

أولمبياد المعاقين والالعاب الاولمبية بلندن 2012

- 1.48 إن أولمبياد المعاقين والالعاب الاولمبية بلندن 2012 ستكون أكبر حدث رياضي في تاريخنا ، وسوف تشمل 14,700 رياضي من 205 دولة في أكثر من 30 مكان. وسوف يكون هناك أكثر من 10 مليون متفرج. ضمنت الحكومة للجنة الأولمبية الدولية أنها ستقوم باتخاذ جميع التدابير المالية والتخطيطية والعملية اللازمة لضمان سلامة دورة الألعاب الاولمبية.
- 1.49 الإرهاب يشكل أكبر خطر أمني على دورة الألعاب. التجربة تشير إلى أن الأحداث الرياضية العالمية توفر هدفا جذابا وبارزاً للجماعات الإرهابية.
- 1.50 أجرينا تدقيق ومراجعة للخطط الأمنية لدورة الألعاب ونحن راضون أنه قد تم وضع الترتيبات الملائمة لها. المملكة المتحدة لديها سجل حافل في استضافة بطولات دولية كبرى بسلام وأمان. الحجم الهائل لدورة ألعاب لندن عام 2012 يشكل تحديات شرطية وأمنية كبيرة.
- 1.51 سوف نركز اهتمامنا باستمرار على ضمان استراتيجية أمن دورة الألعاب وإثبات أن لدينا القدرات المناسبة في المكان المناسب ، وأن خططنا تعتبر كافية للتصدي للتحديات ، وأن يتم تنسيق الأمن والسلامة مع العمليات الأوسع لدورة الألعاب. كما أننا سوف نركز على اختبار وممارسة والتنسيق مع البرنامج الوطني لممارسات مكافحة الإرهاب الأوسع نطاقاً الذي يوجد حيز التنفيذ.

التطبيق

- 1.52 هذا الجزء يصف كيف سنعمل على ضمان صلاحية هذه الاستراتيجية وتنفيذها على نحو فعال ورصد التقدم الذي تحرز به.
- 1.53 سيقوم مجلس الأمن الوطني الذي يرأسه رئيس الوزراء بالإشراف على (CONTEST) واتخاذ تقارير منتظمة عن التقدم الذي تحققه. وسوف يستمر وزير الداخلية أن يكون الوزير الرئيسي للعمل المحلي لمكافحة الإرهاب.
- 1.54 التنفيذ يتطلب التعاون والتنسيق الوثيقين في هذا البلد. نتوقع أن تعمل الإدارات والوكالات والشرطة معا بشكل وثيق لتحقيق مجموعة مشتركة من الأهداف بأعلى قدر من الشفافية والصراحة. وسيتم تقييمها وفقا لذلك. وسوف نسعى للحوار مع القطاع الخاص والمنظمات الطوعية والجماعات المجتمعية وعمامة الجمهور. وسوف يستمر نجاحنا في الاعتماد على نوعية مشاركتنا الدولية مع حلفائنا الوثيقين ومع المنظمات المتعددة الأطراف.
- 1.55 سوف نستمر في الاستثمار في خلق جهد مشترك بين مختلف الأقسام الحكومية من أجل تنسيق السبل العلمية والتكنولوجية لدعم (CONTEST). الورقة البيضاء المقبلة التي سوف نقوم بنشرها ستحدد كيف ننوي استخدام الاستثمارات المتاحة

للحصول على التكنولوجيا والمعدات في مجال الدفاع والأمن لحماية المملكة المتحدة ضد التهديدات التي تواجه مصالحنا الوطنية.

1.56 مراجعة الإنفاق لعام 2010 وضعت الميزانيات الخاصة بكل قسم من الأقسام الحكومية للأعوام 2011/12 - 15/2014. الموارد التي تم تخصيصها للإدارات تعكس الأولويات الخاصة بـ SDSR. وقد خصصنا التمويل للحفاظ على و (كما أوضحنا في هذه الاستراتيجية) في بعض الحالات إلى تعزيز قدرات مكافحة الإرهاب ، في حين العمل على توفير زيادة في الكفاءة في نفس الوقت.

1.57 سوف نقوم بتقييم التقدم المحرز في (CONTEST) حسب مجموعة من مؤشرات الأداء ، ثم إكمال تقييم أعمق لبعض البرامج المحددة. سيتم دعم التقييم ببحث أوسع ومسح للأفق ، الذي يعتبر أمراً حيوياً إذا أردنا أن نظل متقدمين على التهديدات الجديدة أو المتغيرة ونقاط الضعف. نحن ملتزمون بنشر البيانات كلما سمح تصنيف الحالة الأمنية. وسوف نقوم بنشر تقرير سنوي عن العمل الذي نقوم به لمكافحة الإرهاب.

الخلاصة

1.58 أحرز عمل مكافحة الإرهاب الدولي منذ 11 / 9 تقدماً كبيراً في الحد من التهديدات التي نواجهها. موقف القاعدة الآن أضعف بكثير مما كانت عليه منذ عشر سنوات. هناك فرص كبيرة بالنسبة لنا ولحلفائنا لتحقيق مزيد من التقدم في الأشهر والسنوات القليلة المقبلة.

1.59 ولكننا نعترف بأن التهديد الإرهابي الذي نواجهه عموماً لا يزال كبيراً. الشرطة والوكالات الأخرى تواصل تعطيل النشاطات المتعلقة بالإرهاب هنا. عدد الأشخاص الذين تم القبض عليهم وأدينوا لارتكابهم جرائم إرهابية لا يزال مرتفعاً.

1.60 ينعكس هذا التهديد المستمر في هذه الاستراتيجية. نحن مصممون على الحفاظ على القدرات التي نحتاجها لتحقيق هدفنا - للحد من المخاطر التي تتعرض لها المملكة المتحدة ومصالحنا في الخارج من الإرهاب حتى يتمكن الناس من ممارسة حياتهم بحرية وثقة.

1.61 ولكننا مصممون أيضاً ان يكون لدينا استراتيجية ليس فقط أكثر فعالية ولكن أيضاً أكثر تناسباً ، وأن تكون ذات تركيز أفضل وأكثر دقة ، وأن تستخدم الصلاحيات المتاحة بشكل انتقائي وبإعناية وبأكثر طريقة إقتصادية ممكنة. هذه المواضيع وهذه اللغة - التي تعمل أيضاً من خلال هذه الاستراتيجية - في مسارات عمل المتابعة والمنع والحماية والإعداد وتنعكس في المبادئ التي تأسست عليها.